

دولة تدخل مرحلة حاسمة بين استمرار تعليق الديون والمطالبة بها 73



مع دخول برنامج تعليق الديون أسابيعه الأخيرة، حضّت المديرية العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا الأربعاء، المقرضين في الدول الأكثر تقدماً على الاستمرار بمساعدة الدول الفقيرة. في المراحل الأولى من الجائحة، وافقت مجموعة العشرين على مبادرة تعليق خدمة الدين التي مكّنت 73 دولة ذات مداخل منخفضة ومتوسطة من تعليق تسديد ديونها خلال الجائحة.

وتنتهي مفاعيل هذه المبادرة بنهاية العام الجاري، وقد شجّعت المديرية العامة لصندوق النقد الدولي البلدان المقتردة على عرض المساعدة بموجب «إطار العمل المشترك» الذي يستهدف دولاً مخوّلة الاستفادة من مبادرة تعليق خدمة الدين، لا تزال تترزح تحت وطأة ديونها.

وكتبت جورجييفا في مدوّنة صندوق النقد نشرت قبيل اجتماع لقادة دول المجموعة سيعقد في روما «علينا أن نسرّع تطبيق إطار العمل المشترك لمجموعة العشرين لتسوية الديون».

وشدّدت المديرية العامة على ضرورة «توفير مزيد من الوضوح بشأن كيفية استخدام إطار العمل وإعطاء حوافز

للمقرضين من أجل اعتماد إطار العمل ما أن تتوفر مؤشرات واضحة إلى تفاقم أزمة الدين». وفي حين تنص مبادرة تعليق خدمة الدين على إطار زمني محدد للسداد بعد فترة سماح، يُعد إطار العمل المشترك أكثر مرونة، إذ يحدد فترات السداد بناء على ظروف كل دولة على حدة ويتيح طلب مشاركة القطاع الخاص. تلقى أكثر من 40 بلداً ما مجموعه خمسة مليارات دولار منذ دخوله حيّز التنفيذ في مايو/أيار 2020، وفق البنك الدولي. وكان من المقرر أصلاً أن تنتهي مفاعيل برنامج المساعدة الخاص بالجائحة في نهاية العام الماضي لكن جرى تمديده حتى نهاية عام 2021. وخلال مؤتمر صحفي عبر الهاتف أعرب مسؤول في وزارة الخزانة الأمريكية عن أسفه إزاء «بطء التقدّم المحرز على صعيد (تطبيق) الإطار المشترك»، معتبراً أن هذا الأمر مردّه جزئياً «عدم اتّخاذ الصين قرارات معيّنة تتعلق ببلدان الإطار المشترك». وكشف أن واشنطن تعتزم الطلب من مجموعة العشرين «تسريع الإجراءات فوراً لكي تتمكن الدول من الاستفادة سريعاً من الإطار المشترك». وهذا الشهر دعا رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس إلى إعداد خطة شاملة لتخفيف أعباء الديون عن الدول المنخفضة الدخل والتي ارتفعت بنسبة 12% إلى مبلغ قياسي قدره 860 مليار دولار في العام 2020 من جراء تداعيات الجائحة. وقال مالباس إن مبادرة تعليق خدمة الدين «لم تكن شاملة بالقدر الكافي»، وأضاف «أعتقد أن العالم يجب أن يأخذ في الاعتبار ما يتعيّن فعله بعد الأول من يناير/كانون الثاني. والتعليق خيار يمكن أخذه في الاعتبار».

((أ ف ب